تطور الحركة التعاونية في الهند

(٢)

جماعات اتحادات الضمان والمراقبة :

Guaranteeing and Supervisional Unions.

تكوّن هذه الجماعات حلقة الاتصال بين شركات الاقراض ومراكز تمويلها وهي منتشرة في كثير من ولايات الهند .

جماعات الضمان :

وتتكوّن عادة من ٥ الى ٣٥ شركة على ثمانية أميال على الاكثر من مركز الجماعة وتديرها :

(١) لجنة ادارة من رئيس ووكيل أو أكثر .

(٢) الجمعية العمومية للجماعة المكونة من عضوين عن كل شركة .

وأغراضها الاساسية : تبادل التفتيش ومراجعة الحسابات وتبادل الضمان وتجرى ذلك :

(١) باستخدام كاتب لحسابات الجماعة وتدريب ومساعدة سكرتاريى الشركات المنضمة .

(٢) بعمل الترتيبات اللازمة لزيارة أعضاء لجنة الادارة للشركات والتفتيش عليها واعطاء النصح والارشاد لها وعمل التنبيهات اللازمة .

(٣) بايجاد المال اللازم لاستخدام مفتش للشركات للتفتيش عليها وتقديم تقاريره لادارة الجماعة .

(٤) بحث طلبات الاقتراض المقدمة من الشركات للجمعية العمومية .

لا تقوم هذه الجماعة بأى عمل مالى أو تجارى . وتغطى مصاريف الادارة مما تفرضه على الشركات المنضمة اليها بالنسبة لرؤوس أموالها المشغلة .

أما تبادلهم الضمان فهو أن جميع الشركات المنضمة مسئولة عن تأخر أى منها في تسديد قروضها المصدق عليها من الجماعة • وتمر جميع طلبات السلفيات على هذه الجماعة قبل اعتمادها من المسجل الذى يراجعها ويشير على البنك المركزى بتقديمها الى الشركات الطالبة •

ويشترط في عضويتها أن توافق ٤/٥ جميع شركاتها على قبول الشركة الطالبة وأن لا تستقيل شركة من عضويتها الا بعد اعلانها بثمانية عشر شهرا • هذا ولاعضائها حق طلب اجراء تفتيش حساباتها وتعيين مقدار مقدرتها على الاقتراض وضمان قروضها بباقى شركات الجماعة • وعلى الشركات أن تصدق ولاءها للجماعة (الاتحاد) فى جميع علاقاتها بها وأن يصدر قرار انضمامها الى الجماعة من جمعيتها العمومية بتفويض رئيس الشركة وعضوين من مجلس الادارة بأن يمضوا عنها طلب الانضمام وما يتبعه من التعهدات •

واختلفت الولايات في تعيين مركز هذه الجماعات بالنسبة للحركة التعاونية فبعضها عين بالذات ضرورة انضمام الشركات اليها قبل تقديم طلب التسجيل وغيرها تركها اختيارية وهى الاغلبية اذ يعارض التعاونيون في اجبار الشركات الانضمام الى هذه الجماعات الا بمحض الرغبة •

جماعات (اتحادات) المراقبة :

هذه الجماعات أقرب الى الفكرة التعاونية من سالفة الذكر ، وهى تتكوّن من الشركات التعاونية المنضمة الى بعضها • وتتراوح في العادة بين ٢٠ و٣٠ شركة متقاربة من بعضها وتتكوّن جمعيتها العمومية من عضو عن كل شركة فيها التى تنتخب منهم هيئة ادارتها •

وغرضها : القيام بمراقبة أعمال الشركات المنضمة وذلك بأن تستخدم مراقبا يقوم بأعمال التفتيش على الشركات ومراقبة حساباتها كما يقوم أعضاء الهيئة الادارية بالتفتيش عليها أيضا والموافقة على طلبات الاقتراض التى تقدمها الشركات الى البنك المركزى • فقد جرت العادة أن لا

تقرض البنوك المركزية الا بعد موافقة هذه الجماعات . وتمر بهذه الجماعات كل المراسلات التى تحصل بين الشركات والهيئات الحكومية المختصة بأعمال الشركات . وتستشير البنوك وموظفى الحكومة هذه الجماعات قبل اجراء أى أمر قبل هذه الشركات . وتغطى مصاريفها بما تفرضه على الشركات المنضمة من الاشتراكات النسبية .

لبنوك المركزية : وهى على أشكال ثلاثه :

١ — بنوك أعضاؤها من الافراد فقط .

٢ — « « « الشركات » .

٣ — « « « الافراد والشركات .

فالاولى وأعضاؤها من حاملى أسهمها من الافراد والشركات ولا تباين في معاملة الاثنين للبنك المركزى . هذا ولا يمكن اعتبارهذا النوع تعاونيا .

والثانية وتسمى Banking Unions وتختلف عن الشكلين الآخرين في صغر منطقة عملها التى لا تتجاوز العشرة أميال وفي عدم قبول أفراد في عضويتها . وهذا النوع تعاونى بالمعنى الصحيح . ومصاريف ادارتها قليلة جدا ولا يمكن ايجادها الا في المناطق التى تمكنت منها الروح التعاونية واستوعبت مبادئها وأخذت بتعاليمها .

والشكل الثالث وهو السائد في الهند وقد جرت العادة أن يحجز عدد معين من أسهم هذه البنوك للشركات التعاونية التى تمثل بشكل خاص في مجلس مديريها .

وقد جعل متوسط الشركات التى يمولها بنك مركزى يتراوح بين ٢٠ و٣٠٠ شركة .

رأس المال : يتكون رأس مال البنك المركزى من أربعة مصادر وهى

١ — الحصص .

٢ — الودائع .

٣ — القروض .

٤ — الاحتياطى .

(١) الحصص : تختلف قيمتها بين ١٠ و٥٠٠ روبية وقد يكون سعرها للافراد أكثر منه للشركات • وقرر قانون سنة ١٩١٢ أن لا يسمح لفرد واحد بامتلاك أكثر من ١/٥ رأس مال شركة على أن لا يزيد في أى حال من الاحوال عن ١٠٠٠ روبية الا باذن خاص من الحكومة المحلية •

التصويت والحصص : وقد اختلف حق التصويت باختلاف الولايات فمثلا في البنجاب والمديريات المتحدة لكل حصة واحدة صوت واحد وفي أسام والمديريات الوسطى لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الحصص وفي بومباى وبرما يقل عدد الاصوات كلما زادت ملكية الحصص •

المسئولية والحصص : المسئولية محدودة بالقيمة الاسمية للحصة الواحدة وقد جعلت بنسب مضاعفة في بعض الولايات فمثلا في أوريسا وبيهار تكون مسئولية حصة الافراد ضعفى قيمتها ومسئولية الشركات خمسة أو عشرة أمثالها • ولا يحتم القانون دفع ثمن الحصة بأكمله • ومن البيان الآتى : يتضح مقدار ما دفع من رؤوس أموال البنوك المركزية في سنة ١٩٢١ و١٩٢٤ ومقدار الباقى من رؤوس الاموال المكتتب بها (وهى المسئولية الاحتياطية) •

جملة عدد البنوك المركزية في الهند الانجليزية		رأس المال		
سنة	عدد	جملة المكتتب به	جملة المدفوع	جملة الباقى (المسئولية الاحتياطية)
		روبية	روبية	روبية
١٩٢١	٣٩٤	١٧٫٧٢١٫٥٨٩	١٠٫٢٣٦٫٦٢٢	٧٫٤٨٤٫٩٦٧
١٩٢٤	٥٢٢	٢٥٫٦٨٢٫٢٤٨	١٦٫٠٣٨٫٤٨٢	٩٫٦٤٣٫٧٦٦

وقد حددت الحكومات المحلية فائدة رأس المال المدفوع بسعر ١٢ أو ١٢ ونصف في المائة وما يدفع عادة في الكثير من المديريات لايتجاوز ٦ الى ٧ في المائة •

(٢) الودائع : يتراوح سعر الايداع بين ٣ الى ١٠ في المائة والمتبع أن يدفع من ٥ الى ٧ في المائة على ودائع السنة الواحدة وتزيد هذه النسبة ١ في المائة عن كل سنة اضافية • هذا وايداع جميع احتياطى شركات ولاية مدراس في البنوك المركزية اجبارى بينما في برما يجب ايداع ربع الاحتياطى •

٣ — القروض : تتمول البنوك المركزية من أربعة مصادر :

١ — البنوك الخارجية •

٢ — البنوك المركزية الاخرى •

٣ — بنوك الولاية Provincial Bank •

٤ — من الحكومة المحلية •

سعر الاقتراض والاقراض : تقترض البنوك المركزية بسعر ٦ الى ٨ فى المائة وتقرض بسعر ٧ ونصف الى ١٢ ونصف في المائة •

٤ — الاحتياطى : ويتكون من ٢٥ في المائة من صافي الارباح وباقيها يوزع على أعمال خاصة كاعتمادات البناء وغيرها وأحيانا تستعمل ضمن رأس المال العامل •

البنوك التعاونية للولايات (البنوك الرئيسية)

بالهند ثمان بنوك رئيسية (١٩٢٣ — ١٩٢٤) وهى :

المديرية	عدد الأعضاء		رأس المال المدفوع	القروض والودائع فى آخر السنة				الاحتياطى وغيره
	الافراد	الشركات		من الشركات	من البنوك الرئيسية أو المركزية	من الحكومة	من الافراد أو غيرهم	
			روبية	روبية	روبية	روبية	روبية	روبيه
مدراس	٣١٤	٧١	٥٢٥ر١٢٠	١٢٢ر٤٢٢	١ر٣٤٢ر٨٢٤	—	٦ر٨٨٤ر٩٢١	٤٠٧ر٢٢٢
بمباى	٨١٥	٢٥٢	٧٤١ر٤٢٠	٣٩٩ر٦٦	—	١٩٦ر٧٠٠	٢ر٨٨٦ر٤٤٧	٣١٤ر٠٦٨
بنغال...	—	١٠٩	٤٥٧ر٢٢٥	٢٨٤ر٧٦٧	٨٨٥ر٠٠١	—	١ر٩٤٦ر٩٥٨	١٠٣ر٦٠٨
بيهار وأوريسا	٢٣	٣٦	١٣٠ر٨٠٠	٤ر٩٧٦	١٠٣ر١٢٨	٣٠٠ر٠٠٠	٢ر٤١١ر٠٩٥	١٤١ر١٠١
برما	٢٨٢	٢٥٩٢	٦٦٧ر٠٥٠	٢٩١ر٣٤٨	٤٨٧ر١٧٧	—	٩ر٠٧٦ر٩٨٥	٦٣٥ر٢٠٣
المديريات الوسطى وبرار ...	—	٢٣١٦	٦٠١ر٢٥٠	٣٣ر٠٦٥	٣ر٧٩٥ر٧٢١	—	١ر٧٠٠ر٣٥٢	١٦٧ر١٦٢
أسام	٣١	٢٧	٣٦ر١٢٠	٢٢ر٥٣٥	١٥ر٤٩٤	٢٥ر٠٠٠	٥٧ر٦٢٦	١ر٣٨٢
مسور...	٤٢٨	٥٠٩	١٤٥ر٤٧٨	٢٣ر٧٢٧	—	—	٣٦٦ر٣١١	٣٥ر٩٥٧
الجملة	١٨٨٩	٥٩١٦	٣ر٣٠٤ر٤٦٣	٧ر١٨٢ر٥٠٦	٦ر٦٢٩ر٣٤٥	٥٢١ر٧٠٠	٢٥ر٣٣٠ر٦٩٥	١ر٨٠٥ر٧٠٣

وعملها : تمويل البنوك المركزية وايجاد التوازن المالى بينها وكذا تمويل الشركات التعاونية مباشرة في حالة عدم اشتراكها في بنك مركزى ولا يكون الاخير الا بأمر من المسجل .

ويدير بنك البنغال الرئيسى مجلس مديرين لا يقل عن ٩ ولا يزيد عن ١٨ مدير بما فيهم الرئيس ينتخبون جميعا ما عدا ثلاثة من حملة الاسهم بواسطة الشركات التى تملك عشرين حصة على الاقل . أما الثلاثة المذكورون فيمثلون المودعين أو يقومون بالادارة الداخلية للبنك .

ويقترض البنك الرئيسى بسعر ٤ الى ٨ في المائة ويقرض بسعر ٦ ونصف الى ١٠ في المائة ويدفع فائدة لحصص رأس المال ٦ الى ٩ في المائة .

بنك التعاون الهندى العام

يسعى التعاونيون الهنود الى مركزة الحركة المالية التعاونية بانشاء بنك الهند العام . وباتحاد الاهالى تأسست الشركات وباتضمام الشركات الى بعضها البعض تأسست البنوك المركزية ومن هذه الاخيرة تكونت البنوك الرئيسية وباتحاد تلك ينشأ البنك الهندى العام . هذا ولنفاذ هذه الرغبة وتحقيقها ثلاثة شروط أساسية :

١ — يجب أن تتوحد جميع البنوك المركزية شكلا وعملا .

٢ — « « تكون « « الرئيسية من نوع بنك البنغال الرئيسى أى اتحاد مالى للبنوك المركزية فقط .

٣ — يجب أن يكون بجميع الولايات بنوك رئيسية .

ولقد أصبحت الحاجة ماسة لايجاد هذا البنك العام اذ أمسى لدى بعض البنوك الرئيسية أموال فائضة عن حاجتها المالية . فلو كان البنك العام موجودا لاوجد التوازن المالى بين البنوك الرئيسية .

الامتيازات والمساعدات للحركة التعاونية

لقد منحت الشركات المسجلة طبقا لقانون سنة ١٩١٢ امتيازات ومساعدات خاصة وهى :

الاعتراف بالصفة المعنوية لشركات التعاون .

٢ — مراجعة حساباتها السنوية بلامقابل بمعرفة موظفى التسجيل .

٣ — امتياز ديونها في حالات خاصة .

٤ — حصص وأرباح الاعضاء غير قابلة للحجز القضائى .

٥ — تقبل صور الحسابات المصدق عليها من أحد أعضاء مجلس الادارة كاثباتات أمام المحاكم .

٦ — المعافاة من ضريبة الايراد .

٧ — المعافاة من رسوم التمغة .

٨ — المعافاة من رسوم التسجيل .

٩ — لها كافة التسهيلات المتمتعة بها الشركات الرأسمالية في احراز وتملك الاراضى .

١٠ — أن تعاد الى الشركة ما تدفعه رسوما على ارسال حوالات بوستة وهذا في حالة معاملات الشركات مع وكلائها الماليين أو متعهديها العموميين .

١١ — تسهيلات صناديق التوفير :

(ا) للشركات أن تفتح حسابات عمومية فيها .

(ب) يفتح ناظر البوستة أو وكيله حسابا بمجرد طلب الشركة .

(ج) للشركات أن تحسب من حسابها لغاية مبلغ ٣٠٠٠ روبية باعلان ثلاثة أيام من جميع مكاتب البوستة الرئيسية أو بعد سبعة أيام من المكاتب الاخرى ولها أن تسحب ١٠٠٠٠ روبية من أى مكتب وبعد الاعلان بعشرة أيام .

١٢ — تسمح بعض خزائن الحكومة بتخصيص بعض خزائنها الامينة لشركات التعاون •

مساعدة الحكومة المالية للحركة التعاونية

لقد تمسكت الحكومة الهندية بمبدأ عدم تقديم المساعدة المالية المباشرة للحركة كما هو الحال في كثير من الممالك الاخرى ولم تأخذ على عاتقها أية مسئولية مالية مطلقا اللهم الا في ثلاثة أحوال مختلفة الاولى حيث أمدت بعض الشركات ماليا لتشجيع انتشار أنواع جديدة منها والثانية حيث ضمنت فوائد ما يصدره بنك بومباى المركزى من السندات وأخيرا قدمت مبالغ خاصة لبنكين رئيسيين للتغلب على ما سببته الحرب من المصاعب المالية لهما • وبخلاف المساعدات السالفة الذكر لم تساعد الحكومة الحركة ماليا • لكن علاقتها بالبنوك الرئيسية مثلا في مواضيع المراجعة والتفتيش والمراقبة علاقة متينة جدا لدرجة أن الجميع يعتقدون عن حق أن الحكومة لا تسمح بأن ترى تدهور الحركة التعاونية وأنها ظهير الحركة المالية بالبنوك • سياسة الحكومة المالية نحوها هى رغبتها في أن تكون حركتها المالية مثبتة على الاسس التعاونية الحقة فلا تمدها بمال ولا تقبل مسئولية ما فعلى الحركة أن تكفى وتعتمد على نفسها •

ولقد مرت عاصفة الحرب العظمى على الحركة التعاونية فلم تزعزع أسسها بل ثبتت على كل الصعاب مما برهن على أن سياسة الحكومة صائبة •

قانون التعاون الهندى

أهم ما ورد بالقانون الصادر في مارس سنة ١٩١٢

المسجل : هو موظف حكومى لاجراء تسجيل الشركات طبقا لاحكام قانون التعاون .

وظيفته :

١ — تسوية الخلافات فيما اذا كان أحدهم مزارعا أو لا ، ساكنا بالقرية أو لا .

٢ — تسجيل الشركات ولوائحها الداخلية والتعديلات عليها .

٣ — يحقق حالة وعمل ومركز الشركة المسجلة ويلغى تسجيلها طبقا للقانون .

٤ — له في حالة الغاء التسجيل تعيين المصفى اللازم لتصفية مركز الشركة .

٥ — له بناء على طلب دائن أن يحقق حالة الشركة المالية على شرط أن يقنع الدائن المسجل أن الدين واجب السداد وأنه طلب دفعه ولم ينل غرضه في الميعاد المحدد وأن يودع مبلغا للقيام بمصاريف التفتيش المذكور هذا ويعلمه المسجل بنتيجة التفتيش بعد اتمامه .

٦ — يصدق على اجراء معاملات الاقراض بين شركة مسجلة وأخرى كما يوافق على الاقراض على المنقولات الغير الثابتة في حالة الشركات ذات المسئولية المطلقة .

٧ — يعتمد البنك أو الافراد القائمين بأعمال مالية فى حالة ايداع أموال شركة مسجلة لديهم .

٨ — يعتمد صرف ما لا يزيد عن ١٠ في المائة من صافي أرباح الشركة في الاعمال الخيرية بعد أن تكون الشركة قد خصت الاحتياطى بربع الارباح .

٩ — يكون لديه سجل به أسماء الشركات وعنواناتها .

١٠ — عليه أن يسلم الشركة صورة من لائحتها الداخلية المعدلة .

١١ — عليه أن يراجع حسابات كل شركة مسجلة أو يكلف من يقوم بذلك رسميا مرة على الاقل في السنة .

مسئولية أعضاء الشركات

١ — يجب أن تأخذ شركات الاقراض بالمسئولية المطلقة متى كانت أغلبية أعضائها من المزارعين .

٢ — للشركات التى أغلب أعضائها من غير المزارعين أن تأخذ بالمسئولية المطلقة أو المحدودة .

٣ — الشركات التعاونية — للاقراض أو لغيره — التى كل أو بعض أعضائها شركات مسجلة محتم عليها الاخذ بالمسئولية المحدودة .

٤ — الشركات الاخرى الغير المخصصة للاقراض تأخذ بأى مسئولية توافقها .

تسجيل الشركات :

١ — في حالة الشركات الآتية : يجب أن يمضى الطلب من عشرة أشخاص لا يقل عمر الواحد عن ١٨ سنة .

٢ — في حالة الشركات التى أعضاؤها شركات مسجلة : يجب أن يمضى الطلب من مندوب رسمى عن كل شركة .

وبمجرد تسجيل الشركة ولائحتها الداخلية يسلمها المسجل شهادة ممضاة منه بذلك .

أصوات الاعضاء :

١ — في حالة الشركات ذات المسئولية المطلقة : للعضو صوت واحد مهما كانت حصته في رأس المال .

٢ — في حالة الشركات ذات المسئولية المحدودة : للعضو أصوات بقدر ما هو منصوص في النظام الداخلى .

استعمال كلمة «التعاون» :

لا تستعمل كلمة التعاون في تسمية أى شركة سوى الشركات المسجلة طبقا لاحكام هذا القانون .

كلمة ختامية :

ان النجاح العظيم الذى أدركته نهضة التعاون في الهند لم يكن ليحلم به أعظم أنصار التعاون وأرسخهم عقيدة وقد عظم شأن تلك النهضة بهمة المسجلين وحسن تدبيرهم وواسع حيلتهم في تصريف الامور وبمعاونة كثير من ذوى الغيرة من غير الموظفين ولهذا التقدم والنجاح أهمية خاصة اذا لوحظ أن الحركة التعاونية قامت على مبدأ اجتناب الافراط في المساعدة الحكومية وأن القائمين بأمرها قصروا النهضة ضمن دائرة الحدود المأمونة العاقبة وقد انجلت التجربة عن ثبوت سداد رأى الحكومة من حيث تضييق دائرة معونتها المالية فان تلك الخطة قد أدت الى تعويد المنشآت التعاونية على الاستقلال والاعتماد على مواردها الخاصة .

ومن أفضل مزايا نظام التعاون في الهند ماله من المرونة فانه طالما كان أعضاء الشركة التعاونية القروية على صلة بعضهم ببعض وكانت مصلحتهم واحدة وكان مبدأ المسئولية المطلقة أساسا لشركتهم واتخذت التدابير الفعالة لمنع سيادة فكرة الربح لم يعد هناك داع للتقيد بنوع خاص من أنواع الشركات المعروفة .

توفيق أحمد
مفتش بقسم التعاون .